

تونس أمام تحدي تجديد قوتها العسكرية

دعوة قيس سعيد لتجديد سلاح الجو تصطدم بإمكانيات مالية محدودة



التدريبات تكشف تقادم عتاد القوات العسكرية التونسية

مستمرة. معلقا على حادثة سقوط الطائرة بان "الحادث فني وتقني ووارد حدوثه حتى مع الطائرات الحديثة والمتطورة".

وعلى الرغم من الضائقة الاقتصادية، وعلى الرغم من الضروري إيلاء أكثر أهمية للجانب العسكري في ظل المخاطر الأمنية خاصة على الحدود والأوضاع الإقليمية المتوترة بسبب تداعيات الصراع الليبي والتنافس المحموم بين القوى الإقليمية الكبرى على بسط نفوذها في أكثر الملفات سخونة.

ويشير وزير الخارجية السابق أحمد ونيس إلى ضرورة إعادة التقييم مسألة التجهيزات العسكرية في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، تونس في حالة دفاعية وجاهزة لجميع الاحتمالات، وخلص بالقول "لا تتحمل نقصا في الجهاز العسكري الجوي ومن الضروري اقتناء طائرة جديدة في ظرف الحالي".

المالية والأزمة الاقتصادية على الأقل في المدى القصير، متابعا "هذا التجديد يتطلب ميزانيات ضخمة بمليارات دولارات، وحتى لو وقع مضاعفة ميزانية الدفاع والدخالية من الصعب الوصول إلى ذلك".

ويبين شريف أن المخاطر الحدودية تفرض على البلد أيضا دعم جيش البر على حساب العتاد البحري والجوي، ويرتبط أيضا ضعف الاهتمام بالعتاد العسكري بعقيدة تونس التي تفضل الدبلوماسية في حل النزاعات الإقليمية بدل التركيز على بناء جيش قوي، حسب ما ذهب إليه شريف الذي يشدد على أن بلاده اختارت دائما الحسم الدبلوماسي والتفاوض تجنباً للصراعات المسلحة.

ويؤكد أن هناك أوليات في سلم الحكومة وهي اقتصادية بالأساس، ويشترط رأي فيصل شريف مع رأي مختار بن نصر الرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب الذي يرى

الآلاف و290 وحدة من "انظمة أسلحة ضاربة موجهة متطورة"، ومحركات احتياطية للطائرات.

وتبقى تجديد القوة الجوية تحديا حقيقيا أمام الحكومة التونسية، وبالنسبة إلى الخبراء فإن العائق الحقيقي أمام ذلك يمثل التكلفة الباهظة حيث لا تباع الطائرات بسهولة وتتطلب قروضا وتدريباً للطيارين وصيانة مستمرة، وحسب هؤلاء ستكون تونس مجبرة على الاختيار بين السوق الفرنسية (رافال) والسوق الأميركية (اف16) والسوق الروسية التي في العادة تزود كلا من ليبيا والجزائر.

وعلقت فيصل الشريف الخبير الأمني والعسكري على أن "تجديد العتاد البحري والجوي مكلف جدا".

ويضيف في تصريح لـ "العرب" أن التجديد خطوة جيدة لكن "من الصعب الإقدام عليه في ظل محدودية الإمكانيات

فتحت حادثة مصرع طيار تونسي إثر سقوط مقاتلته من نوع أف - 5 جدلا في تونس بشأن القوات الجوية العسكرية للبلاد عززه الرئيس قيس سعيد الذي طالب بتجديد عتادها، لكن هذه المطالبة تجد عقبات أمام طريق تنفيذها وأهمها الأزمة الاقتصادية الخائفة التي تعيش على وقعها البلاد.

آمنة جبران

وفي ضوء الإمكانيات المالية المحدودة، يستبعد خبراء إمكانية التزود بمعدات عسكرية متطورة بسبب تكلفتها الباهظة، وبالنسبة لتونس فإن سلاح الجو الأكثر أهمية هي طائرات الهليكوبتر التي تستخدم في مطاردة الإرهابيين وهي الأكثر نجاعة والأقل كلفة.

واستبعد أحمد ونيس وزير الخارجية الأسبق في تصريح لـ "العرب" اقتناء معدات عسكرية جديدة.

وقال ونيس "حسب رأي الأمر صعب إذا ما اعتمدت البلاد على قدراتها المالية البحتة خاصة وأن الطائرات الحديثة مكلفة"، مستدركا "لكن في حال الاستفادة من التسهيلات والدعم الدولي في هذا المجال، سيسهل بذلك التزود بالأسلحة والعتاد الحربي". وأشار إلى وجود تسهيلات دولية هامة لاقتناء الأجهزة العسكرية الضرورية.

وتونس من بين الدول التي تحظى بدعم دولي لتطوير أجهزتها العسكرية.

وفي الأونة الأخيرة، وقع وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر في تونس، في أول زيارة له إلى أفريقيا منذ توليه منصبه، اتفاقا للتعاون العسكري لمدة

عشر سنوات، مؤكداً على أهمية التقارب مع تونس كشريك من أجل مواجهة تازم الوضع في ليبيا.

وتطور دور الولايات المتحدة في دعم الجيش التونسي في السنوات الأخيرة خاصة من خلال التدريبات والعتاد لمكافحة الإرهاب وكذلك لحماية حدودها مع الجارة ليبيا الغارقة في فوضاها منذ سنوات.

وخصص البنتاغون دعماً للجيش التونسي بحوالي مليار دولار منذ ثورة 2011، وفقا للقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم).

وأوضح البنتاغون في فبراير الماضي أن وزارة الخارجية الأميركية، وافقت على قرار بيع 4 طائرات هجومية خفيفة من نوع "ولفرين" AT-6C لتونس في إطار مبيعاتها العسكرية للدول الأجنبية.

وتتضمن الصفقة، إلى جانب الطائرات، أنظمة تحكم إلكترونية وصواريخ موجهة تستخدم مع الطائرة، بالإضافة إلى 3

تونس - وجّه الرئيس التونسي قيس سعيد، بضرورة تجديد قوتها العسكرية في البلاد، على إثر سقوط طائرة عسكرية، كانت تقوم بمهمة عملياتية بالعمق الصحراوي جنوبي البلاد، في خطوة أثارت تساؤلات الخبراء والمتابعين عن مدى قدرة تونس على التزود بمعدات عسكرية جديدة ومتطورة في ظل تواضع الإمكانيات المالية والظروف الاقتصادية الصعبة.

وأشار سعيد إلى "أهمية تجديد الطائرات والعمل على تحسين المعدات العسكرية" خلال لقاء مع وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي وذلك على خلفية تحطم طائرة عسكرية من نوع "إف-5" ومصنع قاندا في محافظة تطاوين (جنوب).

وأكد حرصه على "ضرورة توفير الاعتمادات اللازمة لذلك بما يستجيب لحاجيات المؤسسة العسكرية". ووجه بـ"ضرورة الإحاطة الكاملة بالقوات العسكرية المسلحة بما في ذلك الإحاطة الاجتماعية، وتوفير كل الشروط التي تمكنها من العمل في أحسن الظروف".



أحمد ونيس

تونس لا تتحمل نقصا في الجهاز العسكري الجوي



مختار بن نصر

الظرف الاقتصادي لا يسمح باقتناء طائرات جديدة

ولا توجد إحصائيات رسمية معلنه عن تسليح الجيش التونسي، وعلى الرغم من إبرامها اتفاقات تعاون عسكري مع قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة، إلا أن القوة العسكرية التونسية تشكو من تقادم أجهزته وضعف في التسليح في المجال الجوي مقارنة بالجارين المغربي والجزائري على سبيل المثال.

فرنسا تريد تعاونا أكبر مع موريتانيا

للساحل الذي أتولى أمانته العامة وهذه المجموعة".

ومجموعة دول الساحل هي تجمع إقليمي للتسويق والتعاون، يهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، والعمل على حشد تمويلات واستقطاب استثمار أجنبي للنهوض ببلدانه الأعضاء.

وتضم مجموعة الساحل الأفريقي خمس دول وهي: موريتانيا، بوركينا فاسو، مالي، تشاد والنيجر، وعادة ما تواجه تلك البلدان في السنوات الأخيرة هجمات مسلحة.

وأما تحالف الساحل فهو يهدف إلى تقديم الدعم لمجموعة دول الساحل الخمس.

ويضم التحالف حاليا كلا من فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وإسبانيا وهولندا وإيطاليا ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمملكة المتحدة، ولوكسمبرغ. وتتمتع دول أخرى -بينها الولايات المتحدة والنرويج وفنلندا- بصفة مراقب في هذا التحالف.

وتأتي هذه الزيارة في وقت تتعثر فيه الحملة التي تقودها فرنسا ضد الجهاديين الذين باتوا يسيطرون على أجزاء واسعة من منطقة الساحل، وهو ما جعل باريس تحشد كل الحلفاء من أجل تدشين مرحلة جديدة يتم فيها رده هؤلاء الجهاديين الذين يتبنون هجمات واسعة منذ سنوات على مجموعة دول الساحل الخمس من جهة أخرى، وبطبيعة الحال بين التحالف العام

لواكشوط - تسعى فرنسا، التي تتعثر حملتها ضد الجهاديين في منطقة الساحل الأفريقي، إلى تطوير تعاونها مع موريتانيا التي ترأس حاليا مجموعة الخمس في الساحل وكذلك تحضن مقر الأمانة الدائمة لهذه المجموعة.

ويجري مبعوث فرنسا الخاص لمجموعة دول الساحل، فريدريك بونتر، زيارة إلى نواكشوط حيث التقى الأربعاء الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني، ونقلت وكالة الأنباء الموريتانية أن هذا اللقاء تمحور حول التحديات التي تواجهها المنطقة ومجموعة دول الساحل وبرنامج عملها، وكذلك التعاون المشترك بين البلدين.

وبالرغم من أنها لم تورد المزيد من التفاصيل عن اللقاء إلا أن الوكالة الرسمية الموريتانية أفادت بأن اللقاء تناول "الوضع الإقليمي"، ويبدو أنها تشير بذلك إلى الأحداث التي هزت مالي مؤخرا وانتهت بالإطاحة بالرئيس أبو بكر كيتا.

وعادة اللقاء قال بونتر "جئت إلى موريتانيا بصفتي أتولى مهمتين، إحداها مبعوث فرنسي خاص للساحل"، وأضاف "والأخرى بصفتي أتولى خلال عدة أشهر وبشكل مؤقت مهمة الأمين العام لتحالف الساحل وهو أساس مقارنة متعددة لحل قضاياها".

وأوضح المبعوث الفرنسي "أنا مرتاح جدا لمستوى التعاون المتميز بين فرنسا وموريتانيا من جهة وكذلك بين فرنسا ومجموعة دول الساحل الخمس من جهة أخرى، وبطبيعة الحال بين التحالف العام

الهجرة السرية تخيم على أجندة زيارة رئيس حكومة إسبانيا إلى الجزائر

الأول لإسبانيا بالغاز المسال، قبل أن يدخل منتجون آخرون على خط المناقصة كروسيا وقطر.

وأكد رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد، في منتدى الأعمال الجزائري الإسباني، المنعقد ببلاده، بأن "جائحة كورونا تمثل فرصة للجزائر وإسبانيا لتطوير أشكال جديدة لتعاونهما الاقتصادي".

وأوضح بأن "العلاقات التجارية بين البلدين عانت من أثار أزمة كورونا، غير أن اقتصادنا يتوفران على إمكانيات كافية لمواجهة ما يجعل من الأزمة فرصة لتطوير أشكال أخرى وإجراءات جديدة للتعاون، وأشكال شراكة مطابقة للمتطلبات الجديدة". وذكر بـ"المعالم



شراكات واعدة

الرئيسية لبرنامج الحكومة في الشق الاقتصادي، والتي تقوم على إدماج الاقتصاد الوطني في سلسلة المقاييس العالمية، من خلال المبادلات التجارية والشراكة وتحويل التكنولوجيات والخبرة".

وتعد زيارة سانثيز الأولى من نوعها لأحد كبار المسؤولين في دول المنطقة، منذ انتقال السلطة في الجزائر بعد تنحي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، قياسا بشمولها مختلف الملفات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وترتبط الجزائر وإسبانيا علاقات تاريخية، تضررت في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة الاقتصادية، خاصة منذ إعلان الجزائر منذ العام 2014، عن مراجعة

وذكر رئيس الوزراء الجزائري، بأنه "يمكن للمؤسسات الإسبانية بالتنسيق مع نظيرتها الجزائرية، إيجاد فرص حقيقية لشراكات واستثمار في السوق الجزائرية والتي ستجد فيها الظروف المثلى للنمو والازدهار". وأعرب عن أمله في أن "يتسوح الاجتماع الثنائي رفيع المستوى القادم والمنتدى الاقتصادي اللذان سيعقدان بمديرتي، بالنجاح الباهر الذي يرقى لطموحات الشراكة الجزائرية الإسبانية والصداقة القائمة بين البلدين".

أما رئيس الحكومة الإسبانية، فقد ذكر من جانبه بأن "إمكانيات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية غير مستغلة بالشكل الكافي، مما يستدعي تكثيف مشاريع الشراكة والتبادل التجاري، وأن حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية البيئية مهم، إلا أنه لا يعكس القدرات الكامنة لاقتصادي البلدين".

صابر بلادي

الجزائر - فرضت الهجرة السرية إيقاعها على أجندة زيارة رئيس حكومة إسبانيا، بيدرو سانثيز، إلى الجزائر بالرغم من أنه نجح في كسر جمود العلاقات الاقتصادية والسياسية المتشعبة بين البلدين خلال أشهر طويلة بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها الجزائر، وتدابير جائحة كورونا على النشاط الدبلوماسي والاقتصادي في المنطقة والعالم عموما.

وتحولت الهجرة السرية إلى مصدر قلق حقيقي للسلطات الإسبانية في الأونة الأخيرة، بعد تنامي أعداد القادمين من السواحل الجزائرية إلى أراضيها، حيث تحدثت وسائل إعلام محلية عن المئات من المهاجرين يصلون يوميا على متن قوارب "الحرقة" من الجزائر خلال الأسابيع الأخيرة.

وكانت الحكومة الإسبانية قد أوفدت وزير داخليتها للجزائر على مرتين، من أجل بحث المسألة مع المسؤولين الجزائريين، إلا أنه لم يتم التوصل إلى بات عملية للتحكم أكثر في الظاهرة، مما أدى إلى ترحيل الملف إلى زيارة رئيس الحكومة الإسبانية الذي أنهى مساء الخميس زيارة له للجزائر دامت يومين.

وتبقى إسبانيا من أكبر الشركاء المهتمين للجزائر، حيث يبلغ سقف التبادل بين الطرفين الـ10 مليارات دولار، ويتواجد على التراب الجزائري أكثر من 500 شركة إسبانية، كما تعد الجزائر المكون